

الأستاذ الجامعي بين الحرية والتبعية في ظل السياسات التوجيهية للدولة واستقلالية الجامعة في الجزائر

The university professor between freedom and dependency in light of the guiding policies of the state and the independence of the university in Algeria

زهية شويشي

1 جامعة سطيف 2 (الجزائر)، tahahatemtaha39@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/06/09

تاريخ الاستلام: 2021/10/29

ملخص:

تلقي هذه المقالة الضوء على سلسلة الحوارات الثقافية والعلمية والسياسية والإبستمولوجية التي أثيرت وما زالت تثار حول علاقة الأستاذ الجامعي بالسلطة والسياسات التوجيهية للدولة في مجال لتعليم العالي، وعلاقتها باستقلالية الجامعة، والتي مازالت تشكل مادة بحثية خصبة في الدوائر العلمية والثقافية على مستوى العلوم الاجتماعية عموما وعلى مستوى علم الاجتماع خاصة. وبحكم الانتماء إلى المنظومة الجامعية من خلال ممارسة مهنة التدريس والتأطير والبحث، فإن هذا الملف ما يزال محط اهتمام الباحثين والممارسين في ميادين المعرفة الاجتماعية، نظرا لتشعب ودقة وحساسية هذه المسألة في عملية البناء المعرفي والمجتمعي في الجزائر، وذلك من أجل تقريب المواقف والأفكار والتجارب فيما بين المثقفين في ظل الأنظمة السياسية المختلفة. ولعل الحديث عن دور الأستاذ الجامعي في الجزائر ورسالته للمجتمع بعيدا عن قيود السلطة، لا تعبر فعليا عن وضعيته الحقيقية في الواقع الفعلي وحصيلة هذا العلاقة هي وقوع الأستاذ الجامعي في فخ التناقض بين ما يدعيه ومكانته الحقيقية التي هي دون طموحاته، والصورة التي هو عليها اليوم ويرى نفسه من خلالها في علاقته بالسلطة والجامعة، وأيضا في بحث دورهما والعلاقة بينهما في تجسيد استقلالية الجامعة. كلمات مفتاحية: الجامعة، الأستاذ، الاستقلالية.

ABSTRACT:

This article sheds light on the series of cultural, scientific, political and epistemological dialogues that have been raised and are still being raised about the university professor's relationship with the authority and the state's guiding policies in the field of higher education, and their relationship to the independence of the university, which still constitutes a fertile research material in scientific and cultural circles at the level of social sciences in general and at the level of Sociology in particular. By virtue of belonging to the university system through the practice of the profession of teaching, framing and research, this file is still the focus of attention of researchers and practitioners in the fields of social knowledge, given the complexity, accuracy and sensitivity of this issue in the process of knowledge and societal construction in Algeria, in order to bring positions, ideas and experiences between Intellectuals under different political systems. Perhaps talking about the role of the university professor in Algeria and his messages to the society away from the constraints of power, does not actually express his real situation in the actual reality and the outcome of this relationship is the university professor falling into the trap of contradiction between what he claims and his real position that is below his ambitions, and the image that he is today and sees himself through it in relation to the authority and the university,

And in examining their role and the relationship between them in the embodiment of the university's independence.

Keywords: University, professor, independence.

- المؤلف المرسل: زهية شويشي

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2460

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2460>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

من هذا المنطلق نحاول في خلال هذه الورقة البحثية مقارنة جانب من هذه الإشكالية ليس بقصد المساهمة في توجيه الأنظار إلى أحد المظاهر الهامة المجسدة لهذه الإشكالية، ألا وهي إشكالية "السلطة في الوسط الجامعي" وهذا من أجل تشخيص منطق الأستاذ الجامعي ومنطق السلطة بسياساتها التوجيهية، كطرفين في عملية تحديد نوعية الجامعة والمنتج المعرفي الذي تنتجه، ويساهم بشكل مباشر وغير مباشر، في تشكيل بنية الجسم الاجتماعي للمجتمع. ولا يقصد بالسلطة هنا فقط ذلك الجهاز الهرمي الذي يقبع على قمة المجتمع والذي يدعى "الدولة" أو مؤسساتها وإنما يقصد أيضا شبكة علاقات القوة المزروعة في كل جسم المجتمع والمنبثقة في كل مؤسساته وخلاياه (هاشم، 1986، صفحة 45). فحين بلور ميشال فوكو نظرية السلطة، شدد على أنها علاقة أولية وأنها أعم وأشمل وأعمق من مجموع الأجهزة التي ترتبط باسمها أو المؤسسات التي تؤسس غلبتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحقوق. فالسلطة كما يرى فوكو ليست الدولة، وليست الخصم الطبقي أو السياسي وليست قطب الاستغلال والقمع (حسب النظرية الكلاسيكية): "إنها الاسم الذي تطلقه على وضع استراتيجي معقد في مجتمع معين (بسام، 1984، صفحة 131). والسلطة، في أبسط معانها، هي قاعدة أساسية موجودة في كل العلاقات الاجتماعية عائلية كانت بين الأب وأفراد العائلة)، أو حتى بين شخصين توجد هناك سلطة (بسام، 1984، ص 131).

وإذا كانت السلطة ترتبط، شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية، ببنيتها الاجتماعية المختلفة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، تربوية ودينية... الخ). فإنها ترتبط، في بعض مستوياتها، بظاهرة القوة من حيث أنها تعبر عن علاقة ثنائية بين قوتين غير متكافئتين: هناك جهة تصدر القرارات أو الأوامر؛ وهناك جهة مطالبة بل مجبرة على الخضوع والالتزام بتنفيذ هذه القرارات والأوامر. وهذا يعني ببساطة وجود حاكم ومحكوم (هشام، 1999، ص 70).

بهذا المعنى تعتبر السلطة منتوجا اجتماعيا يعكس طبيعة البنى والتفاعلات والتناقضات، وتحدد القوة التي تتحكم في مسار الممارسات الاجتماعية، كما تكشف عن طبيعة التضاريس الفكرية والأيدولوجية التي تتميز بها بيئة السلطة.

ولأهمية موضوع "السلطة"، في الحقل السوسيولوجي، فقد جعل منها عدد من الباحثين والمفكرين، منذ فترة طويلة، مادة بحثية على المستويين المعرفي والممارساتي، ومدخلا لتحليل بناء القوة في المجتمع ككل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عالج ماكس فيبر موضوع السلطة بإسهاب من منظور سوسيولوجي ولم يكد يترك مشكلة من المشكلات التي عالجها دون إدراك الأهمية مفهوم القوة أو عناصر السلطة فيها. ومن ثم فهو يقر بوجود عنصر الهيمنة الطرف على الآخر (Weber, 1945, p. 46).

كما عالج ميشال فوكو ظاهرة السلطة من منظور إبستيمولوجي، فارتبطت عنده السلطة بظاهرة القوة. بل إنه يؤكد أن كل علاقة قوة هي، على الأصح "علاقة سلطة". والقوة بالنسبة لفوكو ليست، على الإطلاق، قوة مفردة، بل إن من سماتها الجوهرية أنها ترتبط بقوى أخرى. والقوة أو السلطة بالنسبة لفوكو لا موضوع لها سوى القوة، قوة أخرى، لا تدخل في علاقة مع كائن آخر، بل مع قوة أخرى (جيل، 1988، ص 77). أما بيار بورديو فقد خصص جهدا معتبرا لمعالجة إشكالية السلطة عبر العديد من كتاباته وكتبه حيث ركز بشكل بارز على المنظور التربوي باعتباره حقلًا يتجلى فيه الحضور المستمر والدائم للسلطة في الفعل التربوي. إذ لا يمكن، في نظره، لأي نشاط تربوي أن يحدث دون وجود سلطة تربوية. ومن ثم فالقول بوجود نشاط تربوي دون وجود سلطة تربوية يتناقض مع منطق اللحظات السوسيولوجيا، وهذا أمر غير ممكن على الإطلاق. وهذا يعني أن السلطة التربوية هي نوع من النفوذ قائم على العنف الرمزي الذي يتمظهر في عملية شرعنة الرموز والتمثيلات.

2- حول مفهوم استقلالية الجامعة:

قبل الشروع في التعريف بمفهوم الاستقلالية للجامعة، كغاية واستراتيجية لبلوغ جامعة فعالة، التي هي فكرة مستقاة في ضوء قراءات حول ما بلغته الكثير من المجتمعات في سياق التفكير في جامعاتها (عبد الله، 1984، ص 108) أولاً: أهمية دعم استقلالية الجامعة، دون التملص كسلطات عمومية، ففي إطار الدولة الموازنة تعمل على توفير الدعم المالي اللازم لتطوير الجامعة ومراكز البحث العمومية، فالدولة الجزائرية قد أدركت ضرورة إصلاح الجامعة، وتأكيد الخطاب الرسمي على حتمية مواكبتها التطور التكنولوجي والعلمي والثورة العلمية وبلوغ مجتمع المعرفة. علماً أنها مفاهيم وأهداف تسعى المجتمعات الغربية تجسيدها، وقد أوضحت اختيارات استراتيجية (إقليمية ودولية). فأين نحن من كل هذا؟ وهل يمكن ذلك إذا كانت الجامعة رهينة عقلية السياسي الذي يخشى الجامعة والجامعي؟ وهل دون امتلاك فلسفة تعليمية وبحثية وتكوينية، يكفي أن نقوم بتعديل السياسات التوجيهية للجامعة من سنة لأخرى للقول بأننا نحدث إصلاحاً في الجامعة؟

إن القانون لا يفعل شيء لوحده دون توفر جملة من العوامل، كالإرادة السياسية التحرير الطاقات وتحديد ماذا نريد بالجامعة، وماذا يفعل كل عنصر منتهي إليها؟ إن هذه التساؤلات قد تبدو مبالغ فيها وقد يقول الكثيرون بأنها لا تمت بصلة لواقع الجامعة الجزائرية بيد أنها في حقيقة الأمر هي صلب معاناة الجامعة الجزائرية، إذ السياسات التوجيهية للدولة تبني إصلاحات للتعليم العالي والبحث العلمي، وتوهم الأسرة الجامعية بأنها إصلاحات جديدة بالقبول والتبني لخلق جامعة فعالة، وهو ما يوضحه نص القانون البرنامج للسياسة التوجيهية الصادر في الجريدة الرسمية عام 2008.

- إن الاستقلالية في ضوء ما هو متاح من خلال ما ترصده لنا الدراسات حول الجامعة، يتبدى في تلك الإرادة السياسية القائمة على تحرير المؤسسة من كل القيود لتمكينها من ترجمة صورتها أمام المجتمع وذلك، ببلوغها مستوي الشريك والمفاوض، أو تكون مؤسسة حرة في اختياراتها المختلفة سواء ما تعلق بالبحث العلمي أو التكويني والتعاقد مع المحيط المحلي والإقليمي الذي تنشط فيه، من جماعات محلية، وأوساط صناعية واجتماعية واقتصادية.

إن الاستقلالية كذلك، تكمن في حيازة كل جامعة على مشروع مؤسسة قائم بذاته يمنحها تلك الخصوصية عن مثيلاتها من الجامعات الأخرى، وهو ما سوف يؤدي إلى بروز مناخ للتنافس العلمي وتحسين التسيير الموارد البشرية، كسهولة التوظيف للكفاءات واستقطابها وضمن حركية الموارد البشرية للاستفادة من خبراتها (نورالدين، 2001، ص 197).

ضمن هذا المنظور يتبدى الاستقلالية كفرصة للاعتراف بالكفاءات وتثمين الجهود للقدر العلمية والكفاءة في التسيير، وبالتالي الحفاظ على الفعالية والولوج للمنافسة العلمية العالمية في عصر عولمة المعرفة والتكنولوجيا.

ولطالما أن الاستقلالية تمنح حقوق جديدة للجامعة والجامعيين فهي بديها، ينتظر منها الاستجابة للتطلعات المجتمعية ومجبرة على تحقيق نتائج في مستوى هذه التطلعات وتقديم حصيلتها السنوية.

3- شروط استقلالية الجامعة:

1- تسيير الموارد البشرية: إن الجامعة ملزمة بالتكفل بمواردها البشرية، وذلك لغرض تجسيد فعالية الأساتذة – الباحثين، التكفل بنشاطاتهم العلمية والتعليمية، والخروج من منطق المساواتية. "l'égalitarisme" كالمراقبة الوقت المخصص للبحث والبيداغوجيا، والعمل على وضع آليات شفافة للتقييم، كاعتماد على غرار ما هو معروف عالمياً، النشر للبحوث كميّار للكفاءة وكذا التكفل بالتكوين النوعي للطالب.

2- الاستقلالية في اختيار التخصصات وبرامج التكوين: إن خصائص التكوين النوعي من عدمه تتجلى في فتح تخصصات تستجيب لمستقبل المتكون (الطالب)، وهو ما تعتمده جل الجامعات كأسلوب الاستقطاب الطلبة، كون التخصصات التي تفتح تستجيب لتطلع مزدوج: الأول وطني استراتيجي يتماشى والتحولت المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-محليا ودوليا والثاني المشروع الشخصي للطلّاب، وعليه بات لزاما التفكير في البرامج والتفكير فيها ككفاءات نكسبها للفرد لا كمعارف نتناقلها دون فعالية.

3- الاستقلالية غاياتها البحث والتجديد: إن السياسات التوجيهية في العالم أضحت تمنح الكثير من الاستقلالية في مجال البحث وذلك بغرض بلوغ التجديد، حيث بات من الضروري إقامة الفرق بين البحث الجامعي الذي يتمثل في النشر والإنتاج للكتب والمشاركة في الملتقيات والتظاهرات العلمية وذلك البحث الذي غاياته التجديد، وهو الذي يتم من خلال خلق مخابر مشتركة بين الجامعة -والصناعيين، أو الجامعة والمؤسسات الخدمية، الجامعة والمجموعات المحلية. بمعنى تطوير البحث الخالص الذي يجسد في حياة المؤسسة والمجتمع ككل من خلال الاستفادة منه وتطوير قطاعات بعينها. (نفس المرجع، ص200)

بالعودة للنصوص التوجيهية لعام 2008، عبر هذا النص على حاجات القطاعات وهي كثيرة ومتنوعة، كاليئة والانحراف والنقل وهيئة الاقليم وتسيير المدن وغيرها من المجالات ... لكن لم يفصح عن آليات اشتغال البحث واستقلالية المؤسسات في التعاقد والمأسسة الإمكانية إقامة المخابر المشتركة، وإن وجدت ضمنا فإن المناخ الواجب توفيره لتجسيد هذه الطموحات تبقى مستحيلة في الأجل القربية. في سياق هذا العرض، إن مفهوم الاستقلالية يبدو سهل المنال، على اعتبار انه جملة من الإجراءات تسن وتحدد مسبقا، ويمكن تجسيدها إذا ما توفرت الظروف المالية والطاقات البشرية. لكن هل الاستقلالية تستلزم عوامل أخرى في سياق واقع المجتمع الجزائري؟ الجواب هو نعم، كون أساس تجسيد الاستقلالية مغيب في سياق واقع الجامعة الجزائرية، ولعل أهمها على الإطلاق هو عدم السماح للجامعي في جامعتة من التنظيم وفق إرادته، والمشاركة في القرارات المصيرية للجامعة بوصفه خبير أولا وينتهي الى نخبة ثانيا.

فإشكالية التسيير لازالت مطروحة في ظل غياب الديمقراطية في تسيير الجامعة، كون المسؤولين يعينون فوقيا (المدراء، والعمداء، ورؤساء الأقسام)، والحجة ضرورة تفعيل المجالس العلمية واللجان العلمية التي تجسد الاستقلالية

إن التركيبة البشرية للمجالس، وبحكم قوة القانون، أعضاءها المعينون هم أعضاء في المجالس العلمية، فهل يمكن الحديث عن مجالس علمية؟ تحمل هم البحث العلمي والبيداغوجي أم همها التحكم في التدفقات البشرية للطلبة والاستكانة للقرارات الفوقية.

إن الاستقلالية لا تجسدها قوانين ولا يمكن تفعيلها مهما كانت نوعية هذه القوانين، إنما الاستقلالية تستمد من ديمقراطية تشاركية تسمح للجامعي بالشعور بالانتماء لا بوصفه متعاون وموظفا، كما أن استقلالية الجامعة مرهونة بتخليص العلمي والبيداغوجي من هيمنة التسيير البيروقراطي الإداري. (محمد، 2007، ص229)

4- الجامعة وإشكالية السلطة:

كانت الجامعة، منذ تأسيسها ومازالت حتى الآن، تمثل فضاء لإنتاج ومجالا حيويا لممارسة السلطة ولذلك كانت وما زالت تشكل محطة أنظار المهتمين بالعلاقة بين سلطة المعرفة وسلطة السلطة. وفي هذا الصدر عالج بيار بورديو جانبا آخر من جوانب السلطة متعرضا لوظائف السلطة في الجامعة من خلال تحليله لطبيعة العلاقات والتناقضات التي تتميز بها بنية الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة وعلاقتها بسلطة السلطة (السلطة السياسية، الاقتصادية، الدينية)، وموجهات الفعل فيها سواء على

مستوى لفروع أو التخصصات المعرفية أو على مستوى الممارسين لهذه المعارف من أساتذة وباحثين. ومن أهم ملاحظاته في هذا الصدد أن الجامعة تحكمها ثنائية قطبية تتجلى بوضوح في وجود نوعين من السلطة تصنف على أساس الفروع والتخصصات الجامعية والمدارس الكبرى. بمعنى أن هناك فروعاً معرفية تنتج رأسمالاً علمياً وثقافياً وفروعاً تنتج رأسمالاً اقتصادياً وسياسياً، تعطي لممارسيها نوعاً من الشرعية على مستوى الحياة الاجتماعية وتسمح لهم بالاندماج والانسجام أكثر من غيرهم الخطاب السياسي والاقتصادي والإيديولوجي لسلطة السلطة، ومنه ظهور فكرة "الورثة".

إن التقصي الجينيولوجي (النسبي) للعلاقة بين السلطة والمعرفة يؤدي، عبر عدد من أعمال ميشال فوكو الرئيسية إلى أن السلطة كانت دائماً تمارس عبر المعرفة وأدواتها لإنشاء الحقائق (أو الحقيقة) التي يقيس الفرد (الإنسان) نفسه فيمتثل للنسق الأخلاقي الذي تفرضه. فالحقيقة، في نظره، لم تكن يوماً خارج السلطة وأن المعرفة والبحث المعرفي يتماثلان مع الممارسة السلطوية. (بسام، 1984، ص 131)

تجسدت هذه الظاهرة تاريخياً، حيث كان ولا يزال لكل سلطة مثقفوها وباحثوها وعلماءؤها. وتمثل الجامعة مصدراً من مصادر الدعم الأساسية للسلطة بما تحتاج إليه من المثقفين في المجالات المختلفة. وفي ظل هذا الوضعية تحولت الجامعة نوعياً من هيئة تنتج أصنافاً مختلفة من المعارف إلى وسط لإعادة إنتاج الحس المشترك وترسيخ قيم الوضع القائم وتوسع من دائرة نفوذ المعرفة العامة. وفي هذا السياق يبرز أحد المفكرين العرب المعادلة غير المتكافئة بين سلطة المعرفة وسلطة السلطة، وكيف تحاول كل منهما أن تبسط نفوذها، وكذلك حتمية التلازم بينهما. "لا سلطة، في نظره، بغير ثقافة ولا ثقافة لا تنتسب إلى سلطة ما سائدة أو سلطة أخرى تسعى لأن تسود. وبمعنى آخر، إن الثقافة بعد من أبعاد السلطة. ولهذا فإن القول بالثنائية الضدية أو الاستبدادية أو الثنائية التوفيقية بين المثقفين والسلطة، لا يفضي إلى تغيير حقيقة طمس الثقافة وطبيعة السلطة معاً".

على ضوء المعطيات النظرية والإبستمولوجية لظاهرة السلطة يمكن إدراك كيف أن الأنظمة السياسية، على امتداد تاريخها الطويل تنهت لأهمية وخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه رجال العلم والثقافة باعتبارهم يمثلون سلطة معنوية أو معيارية في تأثيرهم، ليس فقط في إنتاج وتطوير أشكال المعرفة الاجتماعية بصورها المختلفة، ولكن كذلك في خلق عوامل الاستقرار والأمن والاستمرار لهذه الأنظمة. في هذا الصدد يمكن التذكير أن الوطن العربي عرف، على امتداد تاريخه أصنافاً مختلفة من المفكرين المختلفين لا من حيث التوجهات الفكرية ولكن من حيث التوجهات الأخلاقية والالتزامات المبدئية، فكان منهم "الشهداء" وكان منهم "العملاء" وكان منهم "البلهاء" و"الأشقياء" و"الخوارج" و"المعتزلة" وكان منهم من تحول وتجول بين هذه التوجهات. ومن خلال تعامل هذه الأصناف من المفكرين مع الأمير تفقد مقوماً من مقومات الفكر ألا وهي النزعة النقدية. هذا فضلاً عن فقدانها للاستقلالية في مواجهة الأمير، والمصادقية في مواجهة المجتمع. (سعد الدين، 1984، ص 22). ومن هنا جاء اهتمام هذه الأنظمة، خاصة في المجتمعات المتخلفة، بالوسط الجامعي باعتباره وسطاً استراتيجياً لا يمكن بأية حال أن يكتب لأي نظام الاستمرار والبقاء، مهما كانت سلطته دون أن يكون لهذا الوسط بكل العناصر الفاعلة فيه دور فاعل في نموه وازدهاره أو في ابتذاله وانحطاطه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. من هنا كان لزاماً على كل سلطة لكي تستقر وتستمر أن تبسط نفوذها بشتى الوسائل والأساليب بما في ذلك القمع المادي والمعنوي على الجامعة باعتبارها مملوكة للسلطة، وعلى هيئاتها وفي مقدمتهم الأساتذة باعتبارهم موظفون لديها، وخاصة على تلك الفروع المعرفية التي تشكل، في نظر السلطة مصدر قوة حقيقية في بناء الجسم الاجتماعي للمجتمع. ومن ثم فهي تمثل، في الآن نفسه، مصدر خطر على كيان النظام القائم. الأمر الذي يستوجب مراقبتها وتوجيهها باستمرار.

وتحسبا لكل ما من شأنه أن يحدث نشازا أو اضطرابا في أنساق التفكير والممارسات الرسمية، سعت كثير من هذه الأنظمة السياسية في العالم الثالث إلى اختراق الحصانة الجامعية بشتى الوسائل لتمسك بشدة على الفكر باعتباره مصدرا من مصادر القوة والسلطة ينافس سلطة السلطة، وتعمل على تشكيله وتوجيهه نحو ما يتمشى وفلسفتها وأيديولوجيتها واستراتيجيتها يضمن تحقيق مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية... وذلك من خلال أساليب تكريس التبعية (العرجاء والعمياء في كثير من الأحيان)، ضمن صفوف هيئة التدريس والباحثين وتركن في الممارسات البيروقراطية التي تعتبر الظل الظليل لسلطة السلطة في الوسط الجامعي، إلى جانب الأشكال الأخرى للتغلغل في الهياكل الفاعلة في هذا الوسط الاستراتيجي، مثل ما هو الحال بالنسبة للتنظيمات العلمية والجمعيات الثقافية والتربوية التي لا تؤسس ولا تشتغل إلا وفقا لمحددات وضوابط لا تدخل في معظم الأحوال ضمن قناعات المعنيين بهذه التنظيمات .

تتجلى مظاهر هذه التبعية المجسدة في السلطة على هيئة التدريس والنشاط العلمي للجامعة من خلال استدرج فئة (تنمو باستمرار) من الأساتذة الجامعيين والباحثين بشتى الأساليب: المباشرة عن طريق الترغيب أو التهيب، أو غير المباشرة عبر اختراق حصانة الإنتاج المعرفي واستغلاله عبر الهيمنة على مضمون المناهج والمقررات والمشاريع التربوية والعلمية بواسطة عمليات التوجيه والتخطيط والإعلام الذي يتم، في كثير من الأحيان، في غياب الفاعلين الحقيقيين. أو بمساهمة شكلية وسطحية للفئة المجسدة لظل السلطة في الوسط الجامعي، أو باستخدام الأسلوبين معا .

تستمر هذه الممارسات إلى الدرجة التي تتمكن فيها السلطة من تأسيس وتعميم ثقافة هيمنة السياسي على العلمي (والذي قد يأخذ شكل العنف الرمزي بالمعنى الذي تحدث عنه بيار بورديو في كتاباته)، عبر تسييس الأفعال والممارسات العلمية والتربوية والثقافية. وهذه المهمة لا تتحقق بالتأكيد إلا عبر تسييس فئة الأساتذة كفاعلين اجتماعيين، من أجل صبغ وزخرفة المحيط الأيديولوجي والأخلاقي طبقا لرؤيتها (أي السلطة) للعالم. في هذا السياق تتعرض الحرية الأكاديمية لضغوط من جانب الدولة (والحديث هنا موجه على حد خبرتنا للتجربة العربية بوجه خاص) ... حيث الدولة هي المؤسسة والممول الرئيس للتعليم وكل العاملين في الجامعات موظفون لديها. وأن هاجس الدولة ليس ماليا بقدر ما هو أممي أيضا. ويتضح معنى الهاجس الأمني للدولة تجاه الجامعات عندما نقرأ في إعلان ليما مادة تنص على أن مؤسسات التعليم العالي "ينبغي أن تتناول بالنقد أحوال القهر السياسي وانتهاكها لحقوق الإنسان داخل مجتمعاتها" (عمان منتدى الفكر العربي، 1994). (علي، 1998، ص 227).

أدت هذه الوضعية عموما إلى حدوث شرخ، ليس فقط، في جسم الجامعة الجزائرية فقط بل في جسم الجامعات العربية بوجه عام. ومن إفرازات هذه الوضعية بروز نماذج مختلفة من الأساتذة بعضهم لا يزال يؤمن بالسلطة الرمزية للجامعة كفضاء منتج للمعرفة وللحرف الحر. وانطلاقا من هذا الموقف يسعى أنصار هذا النموذج إلى العمل على تجسيد سلطة الأستاذ في مختلف نشاطاته الجامعية؛ والبعض الآخر استسلم عن طواعية للمؤثرات الخارجية وانصاع لها، وأصبح بذلك موضوعا لسلطة السلطة أي أستاذا للسلطة .

وكمحاولة منا لرسم طوبوغرافية لعينات من أساتذة الجامعة، مستندين في ذلك إلى ما أمكن لنا أن نكونه من صور مباشرة من خلال المعاينة الميدانية في عدد من الجامعات الجزائرية، وكذلك من خلال المعطيات النظرية حول العلاقة بين سلطة المعرفة وسلطة السلطة. فيصبح تجلي هذه الطوبوغرافيا، متجسدا، في نموذجين من الأساتذة يمثلان فيما بينهما إشكالية العلاقة بين السلطة (أي سلطة) والمعرفة من الناحية الممارسة. حيث يجسد النموذج الأول سلطة الأستاذ ويجسد النموذج الثاني سلطة السلطة .

أولاً: سلطة الأستاذ :

يستمد الأستاذ صاحب السلطة سلطته من امتلاكه لإرادته في التفكير الحر والعمل. ويجسد هذه السلطة في نضاله المستمر من أجل تضيق الهوية بين النظرية والممارسة أي في مدى قدرته على مطابقة الأفعال مع الأقوال في حياته المهنية (كأستاذ وباحث ومربي) والمهنية (كمواطن يعكس الحس المشترك في مجتمعه وبين جماعته) على حد سواء. بمعنى آخر يستمد الأستاذ صاحب السلطة سلطته من قدرته على المساهمة في صنع قراره بنفسه، وفقاً للوضع الاجتماعي والمكانة التي يحتلها في السلم الاجتماعي، ألا وهي إنتاج المعرفة العلمية والمعرفة العارفة (كما يعبر عنها بورديو) التي تساهم في إنتاج وتوجيه وتنمية معارف جديدة، كما تمكنه من رؤية الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه عموماً، وفهم واقعه المهني بوجه خاص بمنظار غير المنظار الذي ينظر به رجل الشارع أو الإنسان العادي لهذا الواقع. كما تكمن سلطة هذا النموذج من الأساتذة في قدرته على تجاوز مرحلة فهم وتفسير هذا الواقع، إلى نقده واتخاذ موقف منه ثم العمل على تغييره باستمرار، من خلال عمليات التقييم والنقد لما فيه من شوائب وعوائق تحول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دون تقدمه أو تعثر أو تحرف مساره الطبيعي .

لا تتجسد سلطة هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين في إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة العلمية فحسب، ولكن في تجسيد أخلاقياتها ميدانياً: في الفضائل الجامعية كأستاذ، وفي الفضائل الاجتماعية كإنسان اجتماعي. يحافظ هذا النموذج على نقل هذه المعرفة بأمانة. يمنحها أولويات تفوق كل الاعتبارات الذاتية والأيدولوجية وغيرهما .

وقناعات هذا النموذج من الأساتذة تتجسد باستمرار في السعي لإنتاج معارف لها دلالات ومعان في الحياة اليومية للأفراد والجماعات الاجتماعية .

وظيفة هذا النموذج تتطلب منه وعياً اجتماعياً متميزاً، يؤهله لقراءة ماضيه وتحليل حاضره واستقراء مستقبله. يتحرى الحقيقة ويعمل على كشفها أينما كانت وكيفما كانت. يتأمل الأفعال، وينصت للعناصر الفاعلة والمفعول بها داخل وخارج ميدان عمله، ما ظهر منها وما بطن، من أجل توفير فهم جيد بشكل يمكن، ليس فقط من تفسيرها ولكن يساعد على تغييرها أو إعادة بنائها وفقاً للواقع الموضوعي الذي يعيش فيه ويتعايش معه (عبدالعالى، 1995، ص 88) .

تتمثل رسالة الأستاذ صاحب السلطة (المعرفية) في السعي المستمر من أجل ترسيخ التقاليد العلمية ومحاكمة كل أنواع الفساد والانحراف، المقصود واللامقصود، الذي يحدث من خلال الممارسة المهنية، سواء على مستوى نقل وتلقي المعارف كتغليب وترجيح الطرح العلمي الموضوعي والمنهجي للأفكار على الأفكار والمعارف ذات الطابع الأيدولوجي أو العقائدي، والتي تؤدي، في النهاية، إلى خلق أو تكوين منتج تابع، بصورة لا إرادية، أو على مستوى حجم ونوع المعارف التي تنقل أثناء ممارسة المهنة. الأمر الذي يجعل من هذا المنتج أداة لإعادة إنتاج وضعه الاجتماعي بمواصفات دون القدرة على تقييمه أو نقده أو تغييره .

أما محاربة الفساد بالنسبة للأستاذ صاحب السلطة فإنها تتمثل في الترفع على كل أنواع الإغراءات والامتيازات، والتعالي على الانجذاب للأضواء الكاشفة. كما تتمثل سلطته في محاربة الارتشاء الفكري والارتزاق المادي الذي قد تفرضه النظرة الضيقة والمصالح الأنانية التي تشوه، في النهاية، قدسية المهنة وتنهك حرمتها. ويندد بشدة بكل أساليب العنف والإرهاب (المادية والرمزية) التي تتم باسم العلم والمعرفة ويتبرأ من كل المحاولات التي تسعى، بأي شكل كان، لتوظيف وإقحام العلم لتبرير مواقف أو سلوكيات أو شرعنة سياسات أو مشاريع يكون فيها ناقل العلم والمعرفة (يقصد هنا الأستاذ) مفعولاً به لا فاعلاً، محملاً بأفكار يعيش بها، لا حاملاً لوعي ولرسالة يعيش من أجلها ولها .

يتمثل هذا النموذج من الأساتذة في هؤلاء الذين يعملون بصمت وهدوء، ثقهم عالية بإمكانية تحقيق الأهداف السامية التي يصبون إلى إنجازها ألا وهي إعادة الاعتبار لقيم العلم والمعرفة عموماً وللتقييم الجامعية بشكل خاص، وتحريرها من أشكال

الهيمنة والاستبعاد والاستبعاد من قبل أساتذة السلطة (أي سلطة) بتجلياتها المختلفة. بمعنى أوضح إعادة الاعتبار لسلطة "العلمي" من خلال تهذيب العلاقة التقليدية: سياسة/علم، التي تميزت، في كل الثقافات والأزمنة، ولا تزال تتميز بهيمنة السياسي على العلمي، (في جميع مجالات الحياة وليس فقط في مجال المؤسسات العلمية الجامعة باعتبارها تنتج العلم والمعرفة التي تعتبر الموجه الحقيقي للسياسي)، ومن ثم توظيف العلم للسياسة. وهي علاقة لم تقم، في أي مرحلة من المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات المختلفة، على منطلق علمي أو مبررات موضوعية. ولذلك فهو منطوق مهزوز، لأنه كان وراء فشل معظم المشاريع والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، في معظم بلدان العالم الثالث، وذلك بسبب اختلاف موقع الأستاذ في الجامعة كرجل علم ومعرفة وموقع السياسي كرجل سلطة (أي كانت طبيعتها) في فهم وتفسير الواقع واستشراف المستقبل. لأن موقع الأستاذ الذي يستمد سلطته من تملكه للعلم والمعرفة والعمل وفقا لمنطقهما، توجه تفكيره وعمله الوقائع الاجتماعية والمعطيات الميدانية والاستنتاجات المنطقية. بينما تحرك أفكار وأفعال السياسي

وتوجهها موازين القوى وردود أفعال الأنصار والخصوم معا. الأمر الذي قد يفسر في كثير من الأحيان هشاشة بعض المشاريع والبرامج ذات الطابع الأيديولوجي ثم فشلها في النهاية (خضر، 1989، ص 272).

انطلاقا من موقعه في الحقل الاجتماعي يرفض الأستاذ الجامعي، الذي يسعى لتحقيق استقلاليتها كمنتج للمعرفة وناقل لها، الانحياز الأعمى، كما يرفض الحياد السلبي تجاه قضايا مجتمعه. فهو مرتبط بالسياسة بوجه عام باعتبارها تشكل جزءا من بيئته الاجتماعية وبنيتها الثقافية والفكرية. بمعنى إنه لا يستطيع أن يتجرد منها بصورة كلية ولكنه، بحكم موقعه هذا، لا يسمح لنفسه أن يضع رقي معرفته العلمية محل مساومة لا بالتسييس، من خلال إخضاع نشاطه العلمي

والتربوي أثناء ممارسة مهنته أو في وسطه الاجتماعي، لأغراض سياسية محضة من شأنها أن تسقطه في سياق الأيديولوجيا العملية والأفكار الدغمائية؛ ولا بالتدنيس، من خلال بعض الممارسات المبتذلة علميا والأفعال المخلة بأخلاقيات المهنة وشرفها. لأن له مهنة بل قضية جوهرية مشروعة تكمن، كما يقول أحد المفكرين العرب، في عملية "إنقاذ المعرفة. لا يقبل التدني المعرفي ولا يحيا في حس مشترك أغلبه وعي زائف وصياغة متخلفة".

هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين (شأنهم في ذلك شأن الأنتلجنسيا التي تحمل هموم المجتمع وتجسد معاناته) يشكل الشريحة الاجتماعية التي تعاني أكثر من غيرها من ألوان المضايقات والإقصاء والتهميش وربما تصل هذه المعاناة إلى درجة التصدي (إن لم يكن بالطرق المباشرة فبالطرق غير المباشرة) لعدم مناقشة مواضيع وقضايا جوهرية تهم المجتمع ككل بطريقة موضوعية وعلمية حتى في حجرة الدراسة أو في خلية بحث أو في ندوة علمية أو حتى محاضرة عمومية. إما بحجة المصلحة العمومية وإما بحجة أن هناك أشخاصا ومراكز مؤهلة لمناقشة هذه المواضيع والقضايا الجوهرية. كما أن أعمال هذه الشريحة من الأساتذة أكثر عرضة للمراجعة والمراقبة والمماثلة وأشكال التعطيل الأخرى. (نفس المرجع، ص 274)

ثانيا: أستاذ السلطة :

يستمد هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين هيبته وسلطته من ارتباطه بميكانيزمات سلطة السلطة (أي سلطة). إما بالانتساب الطبقي أو بالانتماء الأيديولوجي لهذه السلطة أو حتى بالمحاباة والتزلف. ومن ثم ينظر هؤلاء لوظيفتهم الجامعية (سواء في مجال ممارسة التدريس أو في مجال البحث العلمي أو النشاطات التربوية والثقافية) باعتبارها مصدرا للارتزاق، يعيشون عليها وليس لها (على عكس النموذج الأول)، لا تحكم هذا النموذج قيم علمية ولا أخلاق مهنية أثناء ممارستهم لمهنتهم الجامعية. همهم الأعلى تحقيق مصالحهم الذاتية والأنية التي تعلقو فوق كل اعتبار. ولذلك تجدهم يتمثلون قيم الانتهازية والتزلف والمحاباة والرشوة والارتشاء والتلون تبعا لمقتضيات الظروف والمواقف، ووفقا لموازين القوة، يستصغرون أنفسهم ويستضعفونها أمام عناصر القوة

والسلطة كيفما كان شكلها أو وزنها. ويستسلمون، في معظم الأحيان عن طواعية لأغراضها. مستعدون، من أجل تحقيق مآربهم، للتخلي عن الدور الريادي الذي تتميز به مهنتهم والمتمثل في إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة ونقلها، سواء في قاعة الدروس والمحاضرات أو في خلية بحث أو في مخبر أو في ندوة ثقافية أو سياسية، والتحول إلى متكاً أو ملجأ أو معبر أو موضوع لسلطة السلطة أو وكيل عنها، ينفذ الأوامر والتعليمات ولا يستصدرها. ينشر أفكارا ويشهر بمواقف ويجهر بشعارات. يقدم خدمات مجانية أحيانا كثيرة على حساب مبادئ، دون أدنى حياء .

في ظل هذه القناعات تحول هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين، على غرار ما حدث لشريحة معتبرة من المثقفين، إلى أساتذة للسلطة أي كان نوعها أو لونها، ينتقون إما من أجل إعداد مشاريع أم بغرض تطبيق مشاريع. وهذا النموذج يتصف عادة بالتملق والتزلف للسلطة، ولذلك تزج بهم هذه الأخيرة في المواقف الصعبة، وتحركهم في الاتجاهات التي تخدم أفكارها ومشاريعها، وتوظف أفكارهم ومعارفهم وإمكانياتهم كمتقفين للبحث عن حلول لأي مشكلة قد تطرح؛ أو تمرير سياسات ما أو تبرير أفكار ما أو شرعنة ممارسات مشبوهة (ترقيات لعناصر معينة أو عمليات إقصاء أو سكوت عن عناصر معينة). دون أن يساهموا في صياغتها. تستسيغ هذه الشريحة بعض ممارسات السلطة التي قد تمتد لتطال حتى الفضاءات التي تعتبر رمزا لسلطة الأستاذ، كالإختراقات والتجاوزات للحرم الجامعي، أو حتى لمجال تخصصهم الأكاديمي والتربوي كالتدخل في توجيه نشاطه التربوي والعلمي ومراقبة أعماله البحثية أو من خلال عمليات التغيب أو التدويب أو التجليد لبعض القيم العلمية المرعية وتحويل الأفعال العلمية والتربوية إلى تظاهرات دعائية. حتى أصبح بعض الأساتذة الجامعيين لا يشعرون إطلاقاً بأن له مهنة يعتز بها أو مؤسسة يفتخر بالانتماء إليها. ولذلك لا يهتم هؤلاء الأساتذة بالإخلال بأخلاق المهنة وشرفها، ليس فقط باحتشام وتستر، بل حتى في وضح النهار وبأرخص المطالب والأثمان. هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين شأنهم في هذه الوضعية شأن تلك الفئة من المثقفين التي تتصف بالتملق، ليس لها أي انتماء فكري أو أيديولوجي. ولذلك نراها تنعي لكل التيارات بغض النظر عن تناقضاتها. لكنها تنسجم إلى حد الانصهار عندما يتعلق الأمر بالانضواء تحت رداء السلطة. ببساطة لأن هذه الأخيرة توفر لها الامتيازات المادية والمعنوية. (نور الدين، مرجع سابق، ص 209)

هذه الوضعية هي التي جعلت نموذج من الأساتذة الجامعيين تمر عليه السنين دون أن يراكم معرفة جديدة. إنه لا ينمو ولا يبنى غيره أثناء ممارسته لمهنته التي يعيش منها. الكثير من هؤلاء لم يتمكن حتى من أن يحدث بصمات عند طلابهم إلا النعوت غير اللائقة. فلا مكانة لهذا النموذج في سلم الاحترام الحقيقية التي لا تكتسب، كما يعتقد هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين من ارتباطهم بالسلطة، بما في ذلك سلطة المنصب، أو اتكاهم على أي عصا، خوفاً أو طواعية، يعتقدون خطأ أنها تكسبهم مكانة في سلم الاحترام في مواقعهم، ناسين أو متناسين أن المكانة الحقيقية يكتسبها الأستاذ في الأصل من احترامه لمهنته التي يعيش من أجلها ويعمل يوميا على تكريسها وتأسيس أركانها الأخلاقية .

بهذا المعنى يكون هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين قد ساهم بوعي في توظيف ليس فقط مهنته وخبرته بل توظيف نفسه في تبرير الوضع القائم، بكل بتضاريسه ونتوءاته، بل ومستعد، تحت الطلب وبدونه، أن يزين أو يعدل أو يؤلب أو يشوه، من خلال احترافه لأساليب التدليس والتدنيس للحقائق والأحداث وحتى للتاريخ، ما دام هذا السلوك يحقق إرضاء لأي سلطة بما في ذلك سلطة النفس الأمانة بالسوء، بدلا من أن يعمل على تغيير وتطوير هذا الوضع. وبهذا السلوك يكون هؤلاء أيضا قد أنتجوا ثقافة وقيما ومعارف حولتهم من عناصر فاعلة إلى مفعول بها. ولئن كانت هذه دعوة صريحة للمثقفين عموما، وللأستاذ الجامعي خصوصا، إلى ضرورة احترام وضعه الذي يحتله في سلم القيم الاجتماعية، لأن التمثيل الذي يقيمه كل من الأستاذ صاحب السلطة وأستاذ السلطة لنفسه في سلم "الاحترام" في أوساط الجامعة أو في فضاءات المجتمع الواسع يشكلان، دون شك، ماثرا للتنافس

والصراع بين النموذجين بسبب الدلالة التي يعطيها كل منهما لسلطته. حيث يستمد النموذج الأول احترامه من امتلاكه لسلطته المتأصلة وفي امتلاكه للمعرفة، بينما يستمد النموذج الثاني احترامه من توظيف سلطته للسلطة ويستمد سلطته من سلطتها. بالإضافة إلى هذين النموذجين يوجد نموذج يعبر عن فئة لا تكاد يظهر تأثيرها وهي غير معروفة، وتبدو وكأنها تسبح ضد التيار ومع ذلك تعمل جاهدة على التأسيس لفكر نقدي حر يتوخى الموضوعية والحيادية في مسألة الولاء للسلطة وعدم الدخول في صدام معها، وإذا كانت ظاهرة ولاء الأستاذ للسلطة أو العكس قديمة وليست حديثة، فإن التحرر من التبعية للسلطة كما يؤكد ذلك "محمد عابد الجابري" لا يمكن أن تتم إلا من خلال العمل على التحرر من التبعية للماضي وعليه فإنه من الضروري ومن أجل حل مشاكل الجامعة وبناء مستقبلها العمل على نشر الثقافة العلمية وتكريس البحث العلمي ومناهجه بعيدا التبعية عن بكل أشكالها لتدشين عصر جديد ومستقبل يفي بالحاجات والمتطلبات. (محمد عابد، 2000، ص 43)

5- الجامعة الجزائرية وإشكالية السلطة في ظل التحولات الجديدة:

كانت الجامعة، كمؤسسة تحتل مكانة رائدة في المجتمع وتمثل قمة الطموح بالنسبة للأجيال الصاعدة لاسيما تلاميذ المراحل الإعدادية والثانوية، كما تمثل حلما يراود كل فتى وفتاة حينما كانت الجامعة تحتل مكانة مرموقة في سلم القيم الاجتماعية لأن صورة الجامعة كانت تشكل في المخيال الاجتماعي رمزا للعلم والمعرفة. غير أن هذا الطموح وتلك الصورة الجميلة للجامعة كمؤسسة وللعلم والمعرفة كمهنة قد تعرضها لنفس الحكم القيمي الذي ضرب بقوة، ليس فقط المؤسسات المختلفة في المجتمع بل هز كيان المجتمع برمته، بسبب التدهور الذي أصاب النسق القيمي للمجتمع الذي أفرزته ثقافة الانفتاح الاقتصادي التي تجسدت في النمو الطفيلي لثقافة الاستهلاك. وهذا في غياب أو تغييب نسق واضح المعالم لمشروع مجتمع بسبب الضبابية والتردد التي تميز بهما النسقان السياسي والاقتصادي من جهة وكذلك تقهقر دور المؤسسات الثقافية والعلمية إلى المستوى الذي لم يعد فيه الانتساب إلى هذه المؤسسات يشكل مفخرة واعتزازا من جهة ثانية. وأن الحصول على الشهادة لا تعني في كل الحالات ضمانا للمستقبل. ومن ثم فإن تمثل الجامعة عند كل من الطالب والأستاذ وكذلك المواطن العادي اهتز، بل لم يعد يتعدى العلاقة الوظيفية، وبدل أن تكون الجامعة مصدر تحرير وخلق وإبداع أصبحت، في ظل الظروف التي صاحبت عمليات إعادة البناء الاجتماعي ككل في غياب مشروع مجتمع واضح المعالم، وذلك خلال العشريتين الأخيرتين، حيث صارت الجامعة صدى للسلطة لا غير، تعلم أفكارا ولا تنتج بدورها أفكارا أو نظم أفكار. كما صارت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي فضاء مفتوح للمنظمات والجمعيات من كل الألوان والأشكال وكذلك الأحزاب بكل توجهاتها السياسية والأيدولوجية. وازدادت عملية ترويض شريحة من الأساتذة الجامعيين من المحبين للأضواء الكاشفة والذين تستهويهم السلطة، وتحويلهم من منتجين لمعارف وأفكار ونظم أفكار وموجهين لغيرهم إلى مجرد مروجين لأفكار وسياسات وأيدولوجيات. هكذا لم يخف هذا النموذج من الأساتذة الجامعيين ولاءه لسلطة ما في مطلع التسعينيات حين كانت المنافسة السياسية على أشدها، كما لم يخف عداؤه لسلطة ما أو لسلطات ما، ولو بصورة مؤقتة. (نفس المرجع، ص 50)

إذا كان لا بد من التساؤل عن القوة المسئولة عن تدهور وضعية الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة، التي يفترض أن تحتل مكانة الريادة بالنسبة لمؤسسات المجتمع الأخرى، فإنه من الأجدر أن يوجه السؤال بل النقد مباشرة للجامعيين أنفسهم، أساتذة وباحثين قبل أن يوجه السؤال أو النقد للقوى الخارجية. فالعيب، في نظرنا، لا يمكن رده لأي شكل من أشكال السلطة وإنما هو عيب هذه الشريحة من الأساتذة التي تنازلت عن سلطتها، إما خوفا أو طمعا، فانحرفت عن موقعها كحاملة للمعرفة وتحولت لخدمة السلطة أو جهاز محدد من أجهزتها هو الذي ينبغي أن يدان ويكشف النقاب عنه (هاشم، مرجع سابق، ص 46)، وبذلك تحولت هذه الشريحة أو الأخرى هذا النموذج من الأساتذة إلى عصا تتكئ عليها السلطة، أو تمهش بها على غنمها. ولما كان منطوق

سلطة الأستاذ يختلف عن منطق سلطة السلطة فإن هذا الوضع ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عجز كل من الجامعة والأستاذ معا عن أداء دورهما الريادي وتقصيرهما في توفير أطر مرجعية من شأنها أن تكون عنصرا فاعلا في عملية رسم معالم واضحة لحدود تدخل الأستاذ الجامعي باعتباره منتجا وناقلا لمعرفة لها كلمة الفصل في بناء المجتمع والإنسان معا والتعبير عن انشغالاته وتطلعاته. بمعنى آخر، يتعين على الأستاذ الجامعي، إن هو أراد أن يحصن سلطته، أن يجعل من الجامعة مصدر تحرير وخلق وإبداع، وفضاء لإنتاج أفكار ونظم أفكار، وليس أداة لتمرير أو لتبرير أي أفكار أو ممارسات من شأنها أن تهول (بغير استحقاق) أو تهون (باستخفاف) من سلطة الأستاذ.

وبالرغم من أن الأستاذ الجامعي في الجزائر يشعر، منذ أمد قريب، بنوع من الانفراج في فضائه المهني إلا أن بقايا الإرث الثقيل الذي ميز أيديولوجية الحزب الواحد لا يزال معششا في بعض الذهنيات حتى في ظل ما يمكن أن نسميه بتقنين الممارسة الديمقراطية التي بدأت تتجذر منذ الانتفاضة التي عرفتها مختلف مدن الجزائر يوم 05/10/1988 التي كانت بمثابة نقطة التحول الحقيقية في تاريخ الممارسة السياسية في الجزائر (محسن ولطيفة، ب ت، صفحة 10). كما أن الأستاذ الجامعي اليوم يملك سلطة العلم وبإمكانه استخدامها لإحداث التغيير وانتزاع المكانة التي يستحقها، مع العلم أن السلطة العلمية التي يمتلكها أقوى من سلطة الدولة، لأنها تستخدم الحجة والمنهج العلمي لإقناع المتلقي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يدرك الأستاذ الجامعي في الجزائر قيمة السلطة التي يمتلكها؟ وهل يعمل على توظيفها لتغيير أوضاعه وبلوغ المكانة التي يطمح إليها؟ (المنصف، 1995، ص113)

6- أزمة الجامعة والتسييس المفرط في تسييرها :

دون تقييم جاد، استمرت الحكومات المتعاقبة في إصلاح التعليم العالي والجامعة، بعيدا عن تشخيص لواقعها النابع، من حقيقة معاناتها من مشكلات كثيرة، المتخبط الأساسي فيها الأستاذ الجامعي، والطالب. حيث شرع في عقد ندوات وطنية حول التعليم العالي. امتازت جلها بسيطرة السياسي علي الجامعة وذلك بفرض نقاشات حول التعريب وأشكاله، وللتذكير برزت خلال تلك الندوات تصورين: أساسيين الأول دافع عن فكرة التعريب التدريجي لشعب العلوم الإنسانية وإرجاء التعريب للتخصصات في العلوم العلمية والتكنولوجية، في حين التصور الثاني المدعوم من السلطة فقد راهن على التعريب الفوري.

مع العلم أن الخطاب السياسي قد استغل التطورات الكمية لإبراز مجهود السلطات العمومية في مجال التعليم العالي، سواء من حيث ارتفاع عدد الطلبة أو البناءات والتجهيزات التي تم تحقيقها، في حين أن الجامعة والتعليم العالي ليست مجرد جدران وتجهيزات، بل هي تأهيل التأطير والإنتاج العلمي وبروز جامعة وجامعي لهما تأثير في حياة المجتمع على جميع الأصعدة. إن هذه الغايات العالمية، كتب بشأنها تقرير البنك العالمي في عام 1989. إن الأساتذة ذوي الرتب العليا لا يشكلون سوى 11.5%، أي أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر من مجموعهم 15 بالمائة أساتذة أجنب، ففي ظل سياسة التعريب ومغادرة الأساتذة الأجانب للجامعة الجزائرية، يبقى تأطير الدراسات العليا ضعيف جدا، مما رهن تكوين الأساتذة وتطوير كفاءات تعمل على ترقية البحث العلمي (حسن، 2004، ص41)

7- استمرار أزمة استنزاف وهجرة النخبة الجامعية نحو الخارج:

يعتبر الكثير من الباحثين الذين اهتموا بالجامعة الجزائرية كباحثين في الكثير من قضاياها، إنها من بين المؤسسات التي تأثرت كثيرا لواقع العشرية السوداء وما تلاها من أحداث. وإلى غاية اندلاع ثورات الربيع العربي وتحرك الشارع الجزائري مثله مثل باقي الشعوب في مختلف الدول العربية ضد العهدة الخامسة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة حيث غادرت نسبة كبيرة من النخبة الجامعية الجزائر، ومن بقي منهم مهمش أو انسحب من الحياة العامة نظرا للتمييز الذي طال عدد كبير من الأساتذة

الجامعيين وعدم تحقيق أدنى مطالبهم سواء على المستوى الاجتماعي أو توفير الامكانيات التي تساعدهم على تطوير البحث العلمي، ناهيك عن عدم الاصغاء الى آراءهم حول القضايا التي تمس البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي، أو الاجتماعي... إلخ" ولو عدنا إلى الوراء تحديدا إلى سنة 1988 لوجدنا أن الاساتذة الجامعيين لم يطالبهم التهميش فحسب بل طالهم الاغتيالات التي تمت في حق البعض منهم. فقد تحدثت الأرقام الرسمية تتحدث عن هجرة 15 ألف أستاذ جامعي في تلك الفترة التي تلتها أحداث عنف شديدة استمرت لعشر سنوات كاملة، فتراجع مستوى التأطير الذي وتعقدت أزمة الجامعة منذ تلك الفترة أكثر، حيث انخفض المردود العلمي من حيث الإصدارات والمنشورات، مما جعل من الجامعة الجزائرية تصنف في آخر المراتب العالمية، وتدهور المستوى التكويني للطالب، وتراجعت نسب التكوين في الدراسات ما بعد التدرج لأجل تكوين الأساتذة، مع العلم أن التوقعات خلال تلك الفترة كانت تتحدث عن وصول مليون ونصف طالب إلى الجامعة في حدود سنة 2012 (Francois, 2007, pp. 24-27).

إن المشكلات التي عاشتها الجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة تبدو موضوعية، بالنظر للمناخ السياسي العام الذي عرفه المجتمع، والذي لا يمكن التفصيل فيه ولكن يمكن الإشارة إلى جملة من الأخطاء وسوء التقدير الذي أقدم عليه المشرفين في تلك الفترة على شؤون الجامعة. والتي مثلما يصورها محفوظ بن نون، كانت تنم على استجابات للسياسي وللسلطة أكثر منها استجابة للجامعة والتحديات المحيطة حيث الميزانية المخصصة للبحث العلمي لا تشكل سوى 0.2 بالمائة من الدخل الوطني بالنظر للضرورة الاقتصادية الحادة، ومكافحة الإرهاب .

ناهيك عن الإجراءات السياسية التي واصلت في تعميمها السلطة، حيث تم تعريب ما تبقي من التخصصات حيث الوزارة الوصية انتظرت عشية وصول التلاميذ الذين تلقوا تعليم معرب في الثانوي للقيام بتكوين الأساتذة المكونين باللغة الفرنسية لتكوينهم في ترجمة المصطلحات.

إن الكيفية التي ظل يتم بها الإصلاح، تنم عن غياب سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى، تسمح بالخروج من أزمة الأهداف التي يعرفها السياسي إزاء الجامعة والجامعيين، وهذا بالرغم من أن التطور الكبير من حيث الكم الذي بلغته الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث الشبكة الجامعية تشكل من 60 مؤسسة، 27 جامعة و13 مركز جامعي ليكتمل العدد بـ 16 مدرسة عليا ومعاهد متخصصة. (المنصف، مرجع سابق، ص 115)

8- الجامعة والأستاذ الجامعي ودورهما في تطوير وتجسيد استقلالية الجامعة :

حازت الجامعة الجزائرية لأول مرة في تاريخها على قانون توجيهي للبحث العلمي، في عام 1988 والذي تضمنه قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والذي بقي سائر المفعول للفترة الخماسية (1998-2002)، هذا القانون تم تعديله بموجب القانون رقم 85 الصادر في 23 فيفري 2008. ومن جملة النقاط التي تضمنها هذا القانون التوجيهي في التقرير العام، التأكيد على ضرورة:

- "توفير مناخ للبحث"، وقد جاء في جملة التصورات رفع المبلغ المخصص للبحث العلمي والذي رصد له 100 مليار دينار، وتأسيس وكالة وطنية للإشراف على البحث ومديرية للبحث مستقلة منتدبة الدي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- التأكيد على استقلالية وحدات البحث في التمويل والتصرف في المبالغ المالية المخصصة لها، وفي ذات السياق لأن طموحات البرنامج تسعى إلى بلوغ 28000 استاذ-باحث، وباحثون دائمون في غضون 2012.
- وقد أقر التقرير بجملة من الصعوبات في تجسيد هذه الأهداف، حيث أشار في سياسته العامة إلى جملة من الشروط، كالتأكيد على الإعلام في الجامعة ولفائدة الجامعة وتعزيز التعاون العلمي بالداخل والخارج، وضرورة وضع الجهود والسياسات رهن التقييم والمتابعة من خلال تتبع محتوى النصوص التنظيمية والتوجيهية لسياسات الدولة الجزائرية حيال

الجامعة. وهذا يجعلنا نقف على جملة من الحقائق مفادها أن مفهوم الاستقلالية غير وارد على الإطلاق ماعدا في بعض القضايا التقنية الصرفة، كتنظيم وحدات البحث والفرق البيداغوجية ومنح استقلالية للأستاذ في إعداد البرامج التكوينية. وللإشارة، إن القانون التوجيهي لعام 2008، تضمن إمكانية فتح مدارس ومؤسسات خاصة في المادة رقم 34 مكرر وهي المادة التي تم بموجبها تعديل القانون التوجيهي رقم 99-05 الصادر بتاريخ 4 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي. مما سبق يتضح إن للجامعة مسؤوليات جسام إزاء مجتمعاتها، فالعزلة التي تعرفها الجامعة الجزائرية، جعلتها تبقى بعيدة عن كونها فاعل أساسي في المجتمع، وهي ذات الملاحظة التي يمكن تسجيلها فيما يخص الأستاذ والباحث الجامعي. (نور الدين، مرجع سابق، ص 211).

ويبقى على الاستاذ الجامعي الجزائري، وفي ضوء التحولات العالمية الجديدة ملزم أكثر من أي وقت مضى، بإعادة التفكير في الأدوار بضرورة إدراك أن الاستقلالية عن السلطة تنتزع، ولا تمنح، فالنخب الجامعية ليس عليها فقط التركيز على المطالب المادية من الحصول على اعتمادات مالية وتحسين في الأجور، لكن عليها المطالبة بحل المشكلات التي تعرفها الجامعة الجزائرية. لكن طالما أن السياسي ومن وراءه السلطة يعملان على تغييب الديمقراطية في انتخاب المسيرين للمعاهد والكليات والجامعات على غرار ما هو معمول به في الكثير من المجتمعات.

- فإن استقلالية الجامعة سيظل رهن التسيير الذاتي من طرف السلطة، وإذا ما أرادت الجامعة تحقيق الاستقلالية عليها ان تنتهج طريق المطالبة بالحرية في التسيير وعدم التدخل كون الاستقلالية تعني هنا الضمان الوحيد للحرية الفكرية والأكاديمية للتخلص من التسييس المفرط. والأدلجة التي عرفتها الجامعة الجزائرية (نور الدين، نفس المرجع، ص 225)

9- الخاتمة:

خلاصة القول يتعين على الجامعة إن هي أرادت تجاوز هذه الوضعية، أن ترسي قواعد لديمقراطية حقيقية تضع القرار العلمي والتربوي في يد نخبة ذات كفاءة علمية وأخلاقية، وتنتج الرقابة الذاتية من قبل الجامعيين أنفسهم، بكل شفافية ويسر من أجل القضاء على أسباب الفساد والتسيب وإشاعة مناخ فكري ناقد، عقلانيا حرا يحتكم إلى العقل ويستند إلى قدرة الإنسان الفرد على النقد والنقد الذاتي ويساعد على الإبداع ارتياد آفاق جديدة. من هذا المنظور فإن العقوبات التي تواجه الجامعة ليست بالعقبات اليسيرة وإن كانت مواجهتها ليست بالعملية المستحيلة، ولكن تتطلب تجنيدا عقلانيا للطاقت البشرية الفاعلة.

- قائمة المراجع:

- إبراهيم سعد الدين. (1984). تجسير الفجوة بين المفكر وصانعي القرارات في الوطن العربي. المستقبل العربي(6)، صفحة 22.
- بومهرة نور الدين، (2001)، الجامعة بين سلطة الأستاذ وأستاذ السلطة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 3، جامعة منتوري قسنطينة، ص 209-211-225.
- الموسوي محسن، و لطيفة الزيات. (1995). الثقافة العربية وتحديات القرن القادم. جريدة العرب، العدد 517، ص 10.
- حجار بسام. (1984). ميشال فوكو: صورة جديدة للمثقف الغربي، الفكر العربي المعاصر. العدد 3، صفحة 131.
- دالوز جيل. (1988). المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو ، ترجمة سليم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط 1 ص 77.
- زكريا خضر. (1989). الباحث الاجتماعي العربي والسياسة. مجلة الوحدة58، صفحة 272.
- سيد هدية عبد الله. (1984). السلطة والشرعية، في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماع. (3)، صفحة 108.
- شرايبي هشام. (1999). التنشئة العائلية وأثرها في شخصية الطفل، في: علي طه، التربية بين ضرورة السلطة ومجازفات التسلط، شؤون اجتماعية. 61، صفحة 70.
- هاشم صالح. (1986). الفكر المستحيل: المقدمة الأبستمولوجيا أو النظرية، . الوحدة(26، 27)، صفحة 45.
- أومليل علي (1998). السلطة الثقافية والسلطة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، ص 227.
- دبلة عبد العالي. (1995). طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع3، ص 88.
- الجابري محمد عابد ا. (2000)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، ص 43.
- كريم حسن. (2004) مفهوم الحكم الصالح مجلة المستقبل العربي، العدد 309، بيروت، ص 41.
- وناس المنصف. (1995) الدولة الوطنية والمجتمع المدني حالة الجزائر، المستقبل العربي، العدد 7، ص 113، 115.
- Francois, p. (2007, novembre). conditions de l'autonomie, in revue, projet . (301), pp. 24-27.
- Weber, M. (1945). The Theory of Social and Economic Organization. Gleonce University Press, p. 46.